

Corporate Governance Role in Improving the Financial Information Quality within the Saudi Electricity Company

Arwa Hassan Baabbad

Faculty of Economics and Administration || King Abdulaziz University || KSA

Abstract: The present study aimed to find out the role of corporate governance in improving the quality of information in the Saudi Electricity Company. The researcher used the descriptive survey methodology. As to achieve the study objectives, the researcher utilized the questionnaire tool, in which the study sample (50) members of SEC distributed into employees, managers and decision makers. The study concluded to many results, among of which are: there is a statistically significant relationship between the availability of corporate governance system and performance improvement of the Saudi Electricity Company, there is a statistically significant relationship between corporate governance and appropriateness in improving the performance of the Saudi Electricity Company, it was also found that there is a statistically significant relationship between corporate governance and optimal disclosure in improving the performance of Saudi Electricity Company. The study also found that there is a statistically significant relationship between corporate governance and the right timing in improving the performance of the Saudi Electricity Company. The study suggested number of recommendations, among of which are: the importance of the shareholding companies to comply with the corporate governance regulations considering the interest of companies and their shareholders and all other parties benefiting from the financial statements, attempting to take advantage of the multiple benefits of corporate governance and expand its application in the various economic units in Saudi Arabia, conduct studies on companies that applies the requirement of the Corporate Governance Regulations, and the impact of the application of corporate governance on the shares of these units to find out the relationship between the quality of accounting information in light of the application of corporate governance and the stock market from another angle, imposing deterrent penalties concerning the Corporate Governance Regulations on companies that did not apply this regulation.

Keywords: Corporate Governance, Quality of Accounting Information, Saudi Electricity Company, Kingdom of Saudi Arabia.

دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء

أروى حسن باعباد

كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات في الشركة السعودية للكهرباء، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة؛ تم توزيعها على عينة الدراسة التي بلغت (50) عاملاً من موظفي ومدراء الشركة السعودية للكهرباء وأصحاب القرار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، كما تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والافصاح الأمثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: أهمية تقيد الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة الشركات ومساهمتها وكافة الأطراف الأخرى المستفيد من القوائم المالية، ومحاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية، اجراء دراسات على الشركات التي تطبق متطلبات لائحة حوكمة الشركات، وبيان اثار تطبيق حوكمة الشركات على اسهم هذه الوحدات للوقوف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية من زاوية أخرى، إضافة بعض الجزاءات الردعية في لائحة حوكمة الشركات على الشركات التي لم تطبق هذه اللائحة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، الشركة السعودية للكهرباء، المملكة العربية السعودية.

1- الإطار العام للدراسة

1-1- تمهيد:

حوكمة الشركات لها كبير الأثر في أداء الشركات، وهي من القضايا الحديثة في الاقتصاد الحالي ومن هنا تأتي أهمية الدراسة، فشركة السعودية للكهرباء، هي شركة مساهمة سعودية عملاقة متخصصة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في المملكة العربية السعودية، وفي هذا الفصل ستكون مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في إيجاد دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات في شركة الكهرباء السعودية، ومن معايير الحوكمة التي سوف تبحث في هذا الفصل ملاءمة المعلومات المحاسبية والافصاح الأمثل لها والتوقيت المناسب لتقديمها. وستكون أداة الدراسة استبيان يطبق على جميع موظفي شركة الكهرباء السعودية. والإطار النظري للدراسة سوف يتضمن نبذة عن الحوكمة وأهميتها وأهم خصائصها. وسوف يتضمن كذلك الدراسات العربية والأجنبية.

1-2- مشكلة البحث:

إن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق اصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات وازدياد فجوة التوقعات بينهم وبين مراجعي الحسابات، لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، وبذلك حازت على اهتمام مختلف الكتاب والباحثين مثل (الشيخ، 2012 م) و (أبوبكر، 2012 م) و (العقيل، 2009) ووزارة التجارة والصناعة السعودية متمثلة في السوق المالية في مشروعها لحوكمة الشركات 2016 م، وتكمن مشكلة البحث في سؤال البحث الرئيسي التالي: ما دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء؟

1-3- الفروض المساعدة لحل المشكلة:

في هذه الدراسة تفترض الباحثة انه:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

4-1- أهداف البحث:

تسعى الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة مدى دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات في الشركة السعودية للكهرباء، من خلال التعرف على العلاقة بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، والتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

5-1- أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة العلمية في انها دراسة عن أحدث وأهم القضايا المعاصرة في الاقتصاد الحالي وكما أن هذه الدراسة سوف تضيف الكثير إلى موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات وسوف تساهم أيضاً في ابراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في الارتقاء في أداء الشركات المساهمة من خلال تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة إلى مجالس الإدارة حيث انه وعلى ضوء هذه المعلومات سوف يتخذون القرارات الإدارية المالية المناسبة للشركات وتحت هذه الدراسة على القيام بدراسات مستقبلية تبحث في دور الحوكمة على أداء الشركات المساهمة والخاصة المملوكة للأفراد من حيث أداء الشركات المالي في جميع المجالات. وقد قامت عدة دراسات بالبحث في موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية، وأظهرت النتائج قيام العديد من الشركات بعدم الافصاح، ووجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الافصاح ووجدت الباحثة أن الدراسات لم تتطرق إلى دور حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات للمساهمة بشكل تطبيقي مما اعطى الباحثة الفرصة لخوض هذا المجال وبيان اهمية ذلك.

6-1 مصطلحات البحث:

• الحوكمة Governance

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ". (يوسف، 2007: 4).

وتعرف الباحثة الحوكمة بأنها: مجموعة الأنظمة والقوانين التي تحكم العمل في مكان ما، وتؤدي بجميع العاملين إلى تحمل مسؤولية العمل وادائه بشكل جيد وفعال.

• الجودة: تعرفها هيئة المواصفات البريطانية (BST) The British Standards Institutions بأنها مجموعة من

الصفات والملامح والصفات والملامح والخواص للمنتج أو الخدمة بما يرضي ويشبع الاحتياجات الملحة والضرورية (أبو النصر، 2015: 30).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

1-2- مقدمة عامة: الإطار العام لحوكمة الشركات Corporate Governance

ما يشهده العالم حاليًا من تداعيات الأزمات المالية العالمية التي تحدث بين الحين والآخر بطريقة غير متوقعة، قد أثرت على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدولة النامية أو المتقدمة على حد سواء، وكشفت عن جوانب قصور كبيرة في فاعلية إدارات الشركات الحالية وعدم قدرتها على متابعة وقيادة الشركات بفاعلية نتيجة لكثرة وتنوع الأعباء المالية الضخمة خاصة في الشركات المساهمة الضخمة، التي تتطلب وجود قانون واضح لحوكمة الشركات ومراقبة جودة المعلومات المحاسبية على أكمل وجه، نظرا إلى ضخ الإيرادات والمصروفات المالية لتلك الشركات، والتي تؤثر على قدرتها على مجاراة التطور السريع وتنوع الموارد المالية وحسن مراقبتها للأداء وهناك قصور واضح في جودة البيانات المالية وعدم الإفصاح عن كفاءة الاستثمارات التي تقودها مجالس الإدارة وغياب المسألة عن الحالة المالية الواقعية لبعض الشركات، وقد عملت العديد من الدول والمؤسسات على اتخاذ الإجراءات التي تكفل استعادته ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، والعودة بالشركات إلى زيادة الأرباح من خلال بعض القواعد والاسس التي حددت العلاقة بين أصحاب المال ومجالس الإدارة. وأدى ذلك إلى البحث عن مفهوم ينظم العلاقة القانونية والشرعية بين الإدارات والأطراف المتعاملة معها لتجنب الصراعات بين هذه الأطراف. وجاءت حوكمة الشركات في مكانة متقدمة ضمن هذه الإجراءات. فالحوكمة هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارات الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح وذلك باتباع الإجراءات التي تتبع لإدارة شئون الشركات. (نور وآخرون، 2015: 5)

2-2- نشأة الحوكمة وأسباب ظهورها:

تعود جذور حوكمة الشركات Corporate Governance إلى (Berle & Means) اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932 م، وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة (بلقاسم، 2016: 128).

2-3- مفهوم حوكمة الشركات:

تم ترجمته مصطلح حوكمة الشركات علميا " الأسلوب الرشيد لممارسة سلطات الإدارة" وتزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه. وقامت عدة منظمات بتعريفات كثيرة منها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الحوكمة هي: " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الاعمال والرقابة عليها. وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولا سيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية". (المشعل، 2010: 597)

ولقد تعدد الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين.

كما عرفت ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي في دوله الامارات العربية لعام 2007م في المادة "1" منها حوكمة الشركات بقولها: " مجموعة الضوابط والمعايير والاجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة على وفق المعايير والاساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات أعضاء

مجلس الإدارة وواجباتهم، والإدارة التنفيذية للشركة، مع الأخذ بنظر الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح". (الجزائري، 2009م).

4-2- أهمية حوكمة الشركات:

تكمن أهمية حوكمة الشركات بانها لا تعد حوكمة الشركات هدفاً في حد ذاتها، ولكنها أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها جميع الأطراف الذين يعملون على تطبيق قواعدها، وهناك العديد من الجوانب التي أشار إليها (بلفاسم، 2016: 186) و (بله، 2012: 55-56) ومنها:

- أ- الاقتصاد: تساهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، ورفع مستوى أداء الشركات في الدفع بعجلة التنمية. وحوكمة الشركات تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة على العالم وفتح الأسواق الجديدة.
 - ب- الشركات: أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين ويساعد على خلق بيئة عمل سليمة ويعمل على تحسين إداء الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.
 - ج- المستثمرون وحملة الأسهم: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمار من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وجذب الاستثمارات الخارجية وتشجع على الاستثمار بالمشاريع الوطنية.
 - د- الشفافية والعدالة ومحاربة الفساد: تسعى حوكمة الشركات إلى تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول وتحسين الممارسة المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة وتطوير.
 - هـ- أصحاب المصالح الآخرين: تسعى حوكمة الشركات إلى حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الأداء وبناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة وبين الموردين، والدائنين، وغيرهم.
- وترى الباحثة بأن أهمية حوكمة الشركات تكمن في تحسين الرقابة على الشركات، وتقليل مخاطر الأزمات المالية والاقتصادية ككل، وتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وضمان جودة التقارير وتحقيق فعالية في أداء الشركات ودفع عملية التنمية الاقتصادية.

5-2- مزايا حوكمة الشركات:

تهدف قواعد الحوكمة وضوابطها إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بنا يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، تحقق عدداً من الأهداف وهي كالتالي:

- أ- محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فساداً إدارياً أو مالياً أو محاسبياً.
- ب- تدعيم عنصر الشفافية والعدالة في جميع معاملات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.
- ج- تحسين إدارة الشركة وتطويرها ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- د- الحوكمة تساعد الاستقرار والمصدقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي. (الشمري، 2013: 17)
- هـ- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

- و- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
- ز- الممارسة السليمة للحوكمة تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال (حداد، 2008: 10).
- ح- خفض كلفة رأس المال للشركات وضمن استمراريتهما في أداء أعمالها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد المالي والإداري اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية الاقتصادية. (أبو عمشه، 2013: 329)
- ومن أهداف الحوكمة أيضاً إمكانية مشاركة المساهمين والدائنين والمقروضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، مما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركة والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي. (المشعل، 2010: 601)
- وتتفق الباحثة مع هذه المزايا في تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف لخلق أنظمة رقابية، كما تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وزيادة قدرة سوق المال على رفع معدلات الاستثمار

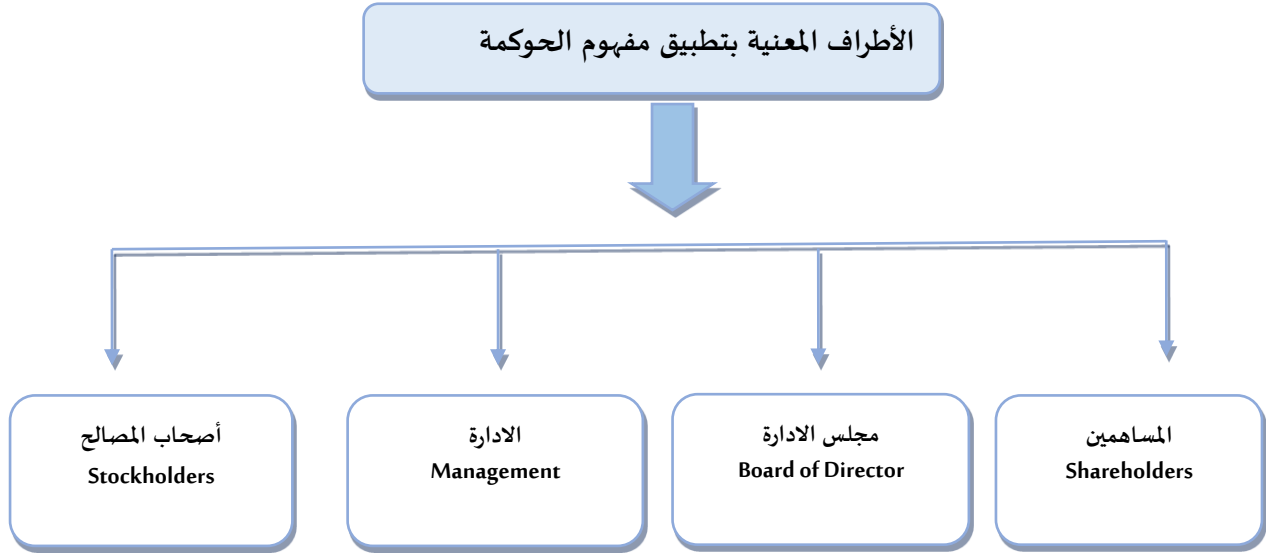
2-6- خصائص حوكمة الشركات:

- تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي كما أشار إليها (قرواني، 2015: 40) و(بلقاسم، 2016: 183) و (معروف، 2009: 14):
- أ- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
 - ب- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
 - ج- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيراً وضغوط غير لازمة للعمل.
 - د- المسائلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
 - هـ- المسؤولية: أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذي المصلحة في المؤسسة.
 - و- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
 - ز- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.
- وترى الباحثة أن على جميع إدارات الشركات الالتزام بتطبيق خصائص الحوكمة كشرط أساسي للقيود في السوق المالي. وأن تلتزم الحكومة في المجتمعات بنشر ثقافة الحوكمة عن طريق وسائل الاعلام ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة وغيرها من الوزارات للابتعاد عن الفساد المالي والإداري.

2-7- الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة ومحدداتها:

- أ- الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:
- يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها ومن خلالها يحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد كما يحكم هذا التطبيق جملة من المحددات وهناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة الشركات وهم:
- 1- المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثماراتهم.

- 2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين والأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أداءها، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- 3- الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة.
- 4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين، الموردين والمساهمين وغيرهم (بلقاسم، 2016: 186).



المصدر: (عبد الرحمن، نجلاء(2013). دور الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية). مجلة المحاسبة والمراجعة AUUAA. اتحاد الجامعات العربية. مصر: (191)

8-3- محددات حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا الحوكمة يجب أن تتوفر لديها مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تضمن التطبيق السليم والجيد لقواعد حوكمة الشركات وتتمثل تلك المحددات كما اشارا (معروف، 2009: 7-10) و (بلقاسم، 2019: 178 – 188) بما يلي:

1- المحددات الداخلية:

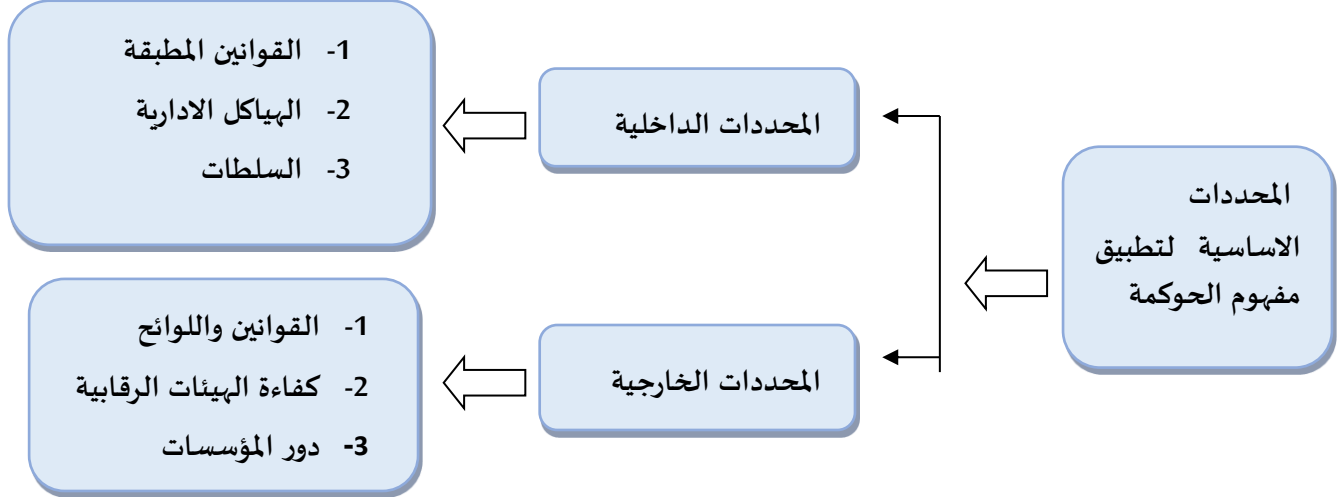
تتمثل في جملة من القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركات بين ثلاثة أطراف رئيسية فيها وهي: الجمعية العمومية، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة.

2- المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين المؤسسات الدولية وقوانين سوق المال والشركات، وتنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات. (المشعل، 2010: 601).



المصدر (أبوعمشة، محمد كمال 2013) (تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت) دراسة منشورة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. المجلد 39. العدد 149. أبريل. الكويت: 334

9-2- مبادئ حوكمة الشركات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 1999م خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات، وتعتمد المبادئ على الجوانب التالية:

أ- حفاظ على حقوق كل المساهمين:

من خلال هذا المعيار يتم وضع إطار على إمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ب- التعامل بنفس القدر من المساواة مع جميع المتعاملين:

من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع المتعاملين مع المنشأة، ومن ثم ضمان تحقيق المساواة بين الأسهم داخل كل فئة، وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية.

ج- الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالمنشأة:

من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضاً إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين... إلخ

د- الإفصاح والشفافية:

يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، وتعتبر طريقة الإفصاح طريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح، كما أنه يجب أن تتم في وقت مناسب دون أي تأخير وبأقل تكلفة ممكنة.

ه- مسئوليات مجلس الإدارة:

يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة وتحديد مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم، ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية، حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار ويشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. (المشعل، 2010: 602-603) و (معروف، 2009: 13-15)

وترى الباحثة انه يجب على كل الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ الحوكمة ومحدداتها العمل بنزاهة وبطريقة موضوعية للنهوض في كفاءة الشركات والاقتصاد بشكل عام. ومن هنا سوف تنتقل الباحثة إلى المبحث الثاني الذي يوضح جودة المعلومات المحاسبية.

2-10- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

الجودة بمعناها العام تعرف بأنها إشباع رغبات المستهلكين وبالرغم من تداول هذه الكلمة بصورة واسعة فإن هناك اختلافات كثيرة في تعريفها، وذلك وفقاً لاختلاف وجهات نظر من تناولوا هذا الموضوع فمفهم من بنى تعريفه على المنتج، ومنهم من استند على المستخدم النهائي وآخر على التصنيع وآخر اعتمد على القيمة مما أدى إلى تعدد التعريفات، ومن هذه التعريفات عرف (عقيلي، 2001م) الجودة بأنها: "إنتاج سلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي تكون قادرة على الوفاء باحتياجات ورغبات العملاء بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ويتم ذلك بمراعاة المقاييس الموضوعية سلفاً للمنتج" (أبو بكر، 2012: 115)

وعرف (النقيب، 2004: 303) المعلومات بمفهومها البسيط وهي عبارة عن: "المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة واداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعله وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات". (ال غزوي، 2010: 37)

كما عرف (الحبيطي، السقا، 2003: 27) المعلومات المحاسبية بأنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً". (على، 2011: 84)

ويشير (النعامي وسمور، 2015: 292) أيضاً إلى أن المعلومات المحاسبية تكون ذات جودة عالية جدا مع استخدام التقنية الحديثة في تطوير نظم الرقابة الداخلية.

وأشار (Wang&Strong، 1996) بأن جودة المعلومات المحاسبية هي: "البيانات الملائمة التي تناسب حاجة المستخدم النهائي". (أبو بكر، 2012: 114).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للمعلومات المحاسبية: "هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بخصائص ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية".

11-2- أهمية المعلومات المحاسبية:

للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة ومتعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات فالمقرض يحتاج معلومات تختلف عن المستثمر.....الخ، فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية، حيث توجد هذه البيانات في القوائم المالية وتشمل العديد من المعلومات عن النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتسويقي للمشروع وكذلك بعض من المعلومات الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر على نشاط الشركة.

والحقيقة أن حوكمة الشركات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بين مستوى الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها أكانت اقتصادية أو سياسية والتي قد أثرت على ربحية الشركة (ال غزوي، 2010: 42). وتتفق الباحثة مع ما سبق بأن أهمية المعلومات المحاسبية تحدد حسب احتياج الجهة المستفيدة من المعلومة.

12-2- خصائص المعلومات المحاسبية:

تشير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأن جودة المعلومات المحاسبية تتفق مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية Financial Accounting Standard Boar اختصاراً (FASB) عام 1976 م، قد أصدر معايير الجودة المحاسبية (تحت عنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) لتكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها وجاء في التقرير الآتي:

أ- الملائمة: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، كما أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا كانت لها قدرة تنبؤية للقرارات المستقبلية. وأن تكون خاضعة للرقابة والتقييم من خلال التغذية الراجعة Feed Back. (أبو بكر، 2012: 117)

ب- أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها: المعلومات المحاسبية يجب أن تكون على درجة عالية من الثقة بحيث تعبر بصدق وعدالة عن الأحداث والعمليات المالية، زان تكون تلك المعلومات المحاسبية قابلة للمراجعة والتحقق بحيث يتوصل أكثر من شخص لنفس النتائج عند استخدام نفس الأساليب الخاصة بعملية القياس والإفصاح. (العقيل، 2009: 3)

ج- المأمونية: وهي أمانة العرض والتمثيل العادل، يجب أن تكون المعلومات قادرة على أن تعكس بصدق وأمانة طبيعة الأحداث والعمليات المالية التي من المفروض أن تمثلها. وأن تكون قابلة للتحقق على أرض الواقع بمعنى وجود درجة عالية من الاتفاق والإجماع على نتائج الأحداث الاقتصادية أو الكيفية التي يتم الإفصاح بها باستخدام طرق قياس متماثلة بواسطة عدد من الأشخاص والتوصل إلى نفس النتائج.

د- القابلية للمقارنة: هي أن استخدام قواعد محاسبية مختلفة يؤدي إلى صعوبة مقارنة النتائج المالية للمنشآت المختلفة مع المعلومات المماثلة لنفس المنشأة خلال عدة فترات محاسبية فهذه الخاصية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في حالة استخدام نفس القواعد المحاسبية. وكون المعلومات بأنها ثابتة ومتجانسة يعني قيام المنشأة بتطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى ولأهميتها فإنها تنعكس في رأي المراجع الخارجي حال قيامه بالتصديق على القوائم المالية للمنشأة.

ه- أهمية النسبية والقابلية للفهم: وهما خاصيتان لا بد من تواجدهما بالمعلومات حيث لا بد من معرفة أهمية المعلومات وطبيعتها وكذلك التعرف على إمكانية فهم المعلومة للذين يستخدمون تلك المعلومة حتى يتسنى توصيل المعلومة المالية إلى من يستخدمها خارج وداخل المنشأة (أبو بكر، 2012: 116).

و- حيادية المعلومات: هي أن تكون المعلومات على قدر من الحيادية وعند تطبيق المعايير المحاسبية يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات المحاسبية لكي تخدم جميع الفئات المستفيدة منها.

ز- التوقيت الملائم: يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمها عند الحاجة، وذلك لأن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها (ال غزوي، 2010: 40).

ح- الإفصاح الأمثل: يسهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة معلومات المحاسبية المالية، وهناك مستويان من مستويات الإفصاح وهما:

1- مستوى المثالي للإفصاح.

2- المستوى المتاح (أو الممكن من الإفصاح) (أبو بكر، 2011: 113)

وترى الباحثة انه لكي تكتسب هذه المعلومات المحاسبية درجة عالية من الثقة، يكون من الضرورة أتباع وتطبيق مبادئ وأسس محاسبية مقبولة. وأنه من الضروري خضوع التقارير المحاسبية للفحص والتدقيق من قبل المحاسبين المختصين.

13-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية:

هناك عدة معايير لجودة معلومات المحاسبية ومنها:

1- المعايير القانونية: التي من خلالها يتم وضع تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع وضع هياكل تنظيمية فعالة لضبط الأداء في الشركة التي تتفق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات المساهمة للإفصاح عن أداؤها في العمل.

2- المعايير الرقابية: وهو من اهم المعايير التي تتيح لمجالس الإدارات والمستثمرين من تحديد دور اللجان الرقابية على المكونات الإدارية والمالية.

3- المعايير المهنية: وهذه تهتم بأعداد المعايير المحاسبية لمراجعة العمليات المحاسبية وينتج منها مساءلة الإدارة من قبل ملاك الشركات

4- المعايير الفنية: وهي عدة معايير تساهم في توفير وضبط خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بذاتها. (هوام ولعشوري، 2011: 17-18).

ومع التطور الكبير في تقنية المعلومات على المستوى العالمي أصبح من الضروري مواكبته، ولا بد من ارتباط المعلومات المحاسبية بالتقنية. ومن هنا جاءت أهمية حماية المعلومات المحاسبية فكان لا بد من حفظها الحفظ

الأمثل وتخزينها وعدم الوصول إليها إلا لمن يملك أحقية لدخول عليها. وكذلك الالتزام باللوائح والتنظيمات التي تنظم هذه المعلومات من منشأها إلى وصولها إلى مجالس الإدارة (النعامي وسمور، 2015: 4). ومن خلال استعراض المبحث الأول والثاني ستطرق الباحثة إلى المبحث الثالث والذي يوضح العلاقة بين حوكمة الشركات وجود المعلومات المحاسبية.

2-14- دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

علاقة الحوكمة بجودة المعلومات.

الحوكمة هي المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. ولإبراز دقة وموضوعية التقارير المالية كانت حوكمة الشركات هي الخيار الأمثل لذلك. فمبدأ الإفصاح والشفافية اللذان هما من أحد ركائز الحوكمة يلزمان المحاسبين الماليين على تقديم معلومات محاسبية عن الوضع الراهن والحقيقي للشركات. وهذا يتم بدقة متناهية وتنعكس هذه المعلومات المحاسبية الدقيقة على قرارات متخذي القرارات في مجالس الإدارة للشركات وخاصة المساهمة منها. وتعتبر هذه المعلومات المحاسبية المصدر الرئيسي لقياس أداء الشركات في الأسواق المالية ومن هذه المعلومات يستطيع المتبع لحالة السوق المالية من معرفة حجم الاخطار بالسوق من مخاطر السوق والسيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الاعمال الإدارية وغيرها. (الشيخ، 2012: 46) والهدف من تطبيق الحوكمة على المعلومات المحاسبية يكمن في إعادة الثقة للمتعاملين في الأسواق من مستثمرين ومجالس إدارات الشركات والمتداولين في تلك الأسواق المالية (سوق الأسهم). كما أن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية هما المدخلان الرئيسيان لجودة المعلومات المحاسبية، وأن دراسة العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو والنسب المحاسبية يعطيان للورقة المالية قيمتها الحقيقية. ومما سبق يتضح أن حوكمة الشركات لها علاقة طردية وثيقة مع جودة المعلومات المحاسبية فكلما زادت الحوكمة زادت دقة وجودة المعلومات المحاسبية. (هوام ولعشوري، 2009: 2).

2-15- انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

ان وجود نظام رقابي له جودة محاسبية عالية يشجع على بروز كافة خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، فالشركات العامة والشركات المساهمة المرتبطة بسوق الأوراق المالية خاصة تحتاج إلى الدقة والشفافية للمعلومات المحاسبية لممارسة دورها الأمثل في تحقيق أعلى قيمة لأسهمها وتحقيق الأرباح للمساهمين والمستثمرين والمضاربين في أسهمها في الأسواق المالية وجذب أكبر كمية من المساهمين لها. وجذب الأموال للشركات هو الهدف الأكبر لمجالس إدارات الشركات وتطبيق الحوكمة على المعلومات المحاسبية يدفع بمتخذي القرارات في الشركات على تحسين جودة قراراتهم في تلك الشركات. (الشيخ، 2012: 47). تتفق الباحثة مع ما سبق على أهمية وجود نظام رقابي فعال يساهم في رفع القيمة السوقية لاسهم الشركة وتحقيق أعلى الأرباح، وعلى دقة المعلومات المحاسبية وشفافيتها وأصدارها في الوقت الملائم. ثالثاً: أثر جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة على الشركات المساهمة والتقارير المالية وسعر الأسهم. جودة المعلومات المحاسبية تؤثر تأثيراً مباشراً على قرارات مجالس الإدارة للشركات المساهمة وعلى قرارات المستثمرين في الأسواق المالية للأسهم. فكلما زادت شفافية وافصاح الشركات عن حالتها المالية وادائها المالي زادت قيمتها السوقية وكلما زادت سرعة نشر المعلومات المحاسبية الدقيقة زاد التداول في أسهم تلك الشركات فتزيد قيمتها السوقية ويزيد التداول في تلك الأسهم مما يحرك السوق ايجاباً نحو تلك الشركات.

ومن خلال مراقبة سعر قيمة أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية يتم اتخاذ قرارات مهمة من مجالس تلك الشركات لمصلحة الشركات. ويؤثر عامل الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية في سعر الأسهم للشركات المساهمة المحوكة. (الشيخ، 2012: 46).

والحوكمة ونظم الإفصاح القوية يعتبران أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات فتكون قادرة على حماية المستثمرين والمساهمين وتكون لها القدرة على الحفاظ على ثقة المستثمر بقيمة الشركات في سوق الأسهم. فالشركات في حاجة إلى تدفق الأموال إليها من المستثمرين. وهذا لن يكون إلا إذا كانت المعلومات المحاسبية لتلك الشركات على درجة عالية من الإفصاح والشفافية والملائمة والمأمونية وغيرها من صفات المعلومات المحاسبية. وكلما كانت المعلومات المحاسبية على درجة كبيره من الجودة، زاد تدفق الاموال إليها من خلال شراء اسهمها السوقية في الاسواق المالية. (هوام ولعشوري، 2009: 20-21).

ثانياً- الدراسات السابقة

قدمت الدراسات السابقة ذات العلاقة بعض وجهات النظر حول دور حوكمة الشركة وأثر المعلومات المحاسبية وفيما يلي عرض لبعض تلك الدراسات من الاقدم إلى الاحدث:

1- أجرى الباحثان العاني والعزاوي (2007) هدفت إلى معرفة مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق الأسهم وذلك من خلال اختيار احدي آليات تطبيق الحوكمة والتي تعتمد على التدقيق الداخلي. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي واعتمدت التقارير المالية السنوية للمصارف والتقارير المالية لسوق العراق للأسهم كعينة للدراسة. وتم قياس ما هو مطبق في الوقت الراهن ومدى استعداد تلك الشركات التطبيق الكامل في إطار الحوكمة فيما بعد. ومن أهم النتائج التي خلص إليها الباحثان انه هناك ضرورة لتطوير التدقيق الداخلي وتفعيله من منطلق حوكمة الشركات وهي التي تعمل على تقويم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. (العاني والعزاوي، 2007: و)

2- وفي دراسة للباحثة Cristina 2008، Góis بعنوان Financial Reporting Quality and Corporate Governance: The Portuguese Companies Evidence.

(جودة التقارير المالية والحوكمة المؤسسية: دليل من الشركات البرتغالية) وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين تكوين وخصائص حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للشركات البرتغالية. والهدف الاخر من هذه الدراسة هو المساهمة في دراسة تأثير نوع حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في البلدان ذات التقاليد في المحاسبة العالمية. ولم يتم التحقق من صحة النتائج الرئيسية حول العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من خلال النتائج التي تم الحصول عليها. وتبين النتائج أن التغيرات في تكوين مجلس الإدارة ودرجة استقلاليته لا ينتج عنها أي تأثير على نوعية المعلومات المحاسبية. وتبين هذه الدراسة أنه على الرغم من أن المبادئ التوجيهية الدولية الرئيسية المتعلقة بقواعد الحكم الرشيد قد اتبعتها المؤسسات البرتغالية عن كثب، فإن التنفيذ الفعلي لهذه القواعد لم يحدث (Góis، 2008، p 2).

3- وأجري العقيل (2011) دراسة هدفت إلى قياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية خلال الفترة من 1991م إلى 2009م في سوق الأوراق المالية في السعودية ومقارنتها بالأسواق المالية في الدول الأخرى. وكذلك قياس أثر إنشاء هيئة السوق المالية في المملكة على مستوى جودة المعلومات المحاسبية باستخدام نموذج Basu والذي يقيس مبدأ التحفظ كمؤشر لقياس قدرة المعلومات المحاسبية على تصوير الوضع المالي للشركة وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة السعودية

- تتصف بجودة مقاربة في المستوى للدول التي تتبع القانون المقنن (مثل ألمانيا وفرنسا واليابان) ولكنها أقل من مثيلاتها في الأسواق التي تتبع القانون العام (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا). كما أظهرت هذه الدراسة أن إنشاء هيئة سوق المال كان له أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية (العقيل، 2011: 1).
- 4- أجري الشيخ (2012) دراسة هدفت إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر الأسهم، ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ونظراً لقلة عدد مجتمع العينة المكون فقط من 47 شركة مساهمة اعتمدت الاستبانة على المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وكانت نتائج الدراسة كالآتي: انه يوجد دليل على اساسيات الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، وتحتاج الشركات المساهمة إلى المزيد من التطوير والمتابعة في تطبيق حوكمة الشركات، وكذلك تحرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد احتل مبدأ الشفافية والافصاح المركز الأول بالتأثير على سعر الأسهم، وأكدت الدراسة على أهمية دور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ووصولها إلى جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المجتمع. والعمل على زيادة الحوكمة للشركات المساهمة للحد من عامل الاشاعة على سعر الأسهم. والتي قد تحد المستثمرين في الاستثمار في سوق الأوراق المالية (الشيخ، 2012: أ).
- 5- وتم اجراء دراسة من الباحثين النعامي وسمور (2013) بعنوان (دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية -دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة). وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانة وزعت على العاملين في الدوائر المالية ودوائر الرقابة والتدقيق في الجامعات الفلسطينية. ومن أهم نتائج الدراسة وجود دور لتقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية للجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. وأن للمعلومات المحاسبية لها دور في حماية الأصول. ولها دور في الحد من أخطاء التقارير المالية. وأن اتباع اللوائح والسياسات التنظيمية وتقنية المعلومات لها دور في تحسين وتطوير الإجراءات الرقابية على الأنشطة التشغيلية (النعامي وسمور، 2013: 2).
- 6- كما اجرت عبد الرحمن (2013) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الاليات الداخلية للحوكمة وخلصت إلى أن اختلاف طبيعة نشاط منشأة الاعمال وقوانينها تؤثر على ممارسات الاعمال السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية وأن الإفصاح يساعد على استغلال الموارد المتاحة. وأن الاليات الداخلية للحوكمة تساعد على تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية. وأوضحت الباحثة أن الاليات الداخلية للحوكمة تكمن في (لجان المراجعة - ودور المراجعة الداخلية - استقلالية مجلس الإدارة). وأن فعالية لحوكمة تزيد من خلال تطبيق المراجعة الداخلية. وأن مجالس الإدارة من أكثر أليات الحوكمة أهمية في الإفصاح والتقرير المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية. وأن أعمال المراجعة الداخلية تختلف باختلاف نضج واكتمال هياكل الحوكمة في تلك الشركات (عبد الرحمن، 2013: 175).

2-2-2- التعقيب على الدراسات السابقة

تشابه دراسة العاني والعزاوي(2007) مع دراسة الباحثة في كونها تبحثان في معايير الحوكمة ودورها في الشركات، وتختلف عن دراسة الباحثة بأن دراسة الباحثة تبحث في معايير الحوكمة ودورها المختص في تحسين جودة المعلومات أما دراسة العاني والعزاوي تبحث في التدقيق الداخلي للشركات، وتشبه دراسة الباحثة دراسة Góis (2008) في كونها يبحثان في جودة التقارير المالية وعلاقتها بالحوكمة، وتختلف عنها في البيئة الثقافية حيث أن دراسة الباحثة تبحث في الشركات المساهمة السعودية ودراسة Góis تبحث في الشركات المالية البرتغالية، كما

تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة عبد الرحمن (2013) في كون كلتا الدراستان تبحثان في دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح التقارير المالية، وتختلف عنها في كون الدراسة الحالية تبحث في دور الحوكمة في تحسين المعلومات المحاسبية ودراسة عبد الرحمن تبحث في دور الحوكمة في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في منشآت الأعمال السعودية، وجاءت دراسة الشيخ (2012) مشابهة لدراسة الباحثة في كونها تبحث في دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكما اختلفت دراسة الباحثة عن دراسة الشيخ حيث جاءت دراسته لتوضح دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأثره على سعر الاسهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وجاءت دراسة الباحثان النعامي وسمور(2013) مختلفة عن دراسة الباحثة في كونها تبحث في دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير الرقابة الداخلية وجاءت معاكسة لدراسة الباحثة التي تبحث عن دور حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، وتشبه دراسة الباحثة دراسة العقيل(2011) في كونها تبحث في جودة المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في أن دراسة الباحثة تبحث في دور حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

4- منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً" (عبيدات وآخرون، 2000: 219)، ويعني المسح في مجمله تجميع البيانات حول ظاهرة معينة وتحليل تلك البيانات للوصول إلى النتيجة النهائية للدراسة التي استخدم المسح فيها، والمسح جزء من المنهج الوصفي في البحث، والمسح شأنه شأن بقية الدراسات الوصفية التي لا تتحكم في طبيعة المعالجة ويدرس المنهج المسحي المتغيرات كما وجدت في الطبيعة كما هو موجود أصلاً، ولذلك فإن المنهج المسحي يجمع معلومات عن الظاهرة ليصفها كما وكيفاً " (النهاري والسريحي، 2002: 218).

وقد اختارت الباحثة هذا المنهج (المنهج الوصفي) لكونه ملائماً لطبيعة البحث وتحقيق أهدافه، وحتى يمكن الوصول إلى إجابات تسهم في وصف وتحليل نتائج استجابات افراد العينة بهدف التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في اقسام المحاسبة في فروع الشركة السعودية للكهرباء بكافة مناطق المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 50 عاملاً من العاملين في اقسام المحاسبة في فروع الشركة السعودية للكهرباء بكافة مناطق المملكة العربية السعودية.

رابعاً: خصائص العينة

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد عينة البحث

المتغيرات	الخصائص	العدد	النسبة المئوية %
مستوى الوظيفة	عضو مجلس إدارة	8	16%
	مدير	17	34%
	مدير قسم	25	50%
القطاع	المالية	16	32%
	المراجعة الداخلية	14	28%
	أخرى	20	40%
العمر	أقل من (30) سنة	3	6%
	من (30) إلى (40) سنة	39	78%
	أكثر من (40) سنة	8	16%
عدد سنوات الخبرة	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	9	18%
	من (10) إلى أقل من (15) سنة	19	38%
	أكثر من (15) سنة	22	44%
	المجموع	50	100.0%

يلاحظ من الجدول (1) أن نصف أفراد عينة البحث هم من مدراء الأقسام حيث بلغت نسبتهم (50%) وبلغت نسبة المدراء (34%) في حين بلغت نسبة أعضاء مجلس الإدارة (16%) من إجمالي أفراد عينة البحث، كما تبين أن ثلث عينة البحث ينتمون لقطاع المالية حيث بلغت نسبتهم (32%) وبلغت نسبة المنتمين إلى قطاع المراجعة الداخلية (28%) في حين بلغت نسبة المنتمين إلى القطاعات الأخرى (40%)، واتضح أن معظم أفراد عينة البحث أعمارهم تنتمي للفئة من (30) إلى (40) سنة حيث بلغت نسبتهم (78%) وبلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن أعمارهم أكثر من (40) سنة (16%) في حين بلغت نسبة أفراد عينة البحث ممن أعمارهم أقل من (30) سنة (6%)، وتبين أن أغلب أفراد عينة البحث خبرتهم أكثر من (15) سنة حيث بلغت نسبتهم (44%) يليهم أفراد العينة ممن خبرتهم من (10) إلى أقل من (15) سنة بنسبة (38%)، وكانت أقل نسبة لأفراد العينة ممن خبرتهم من (5) إلى أقل من (10) سنوات (18%).

خامساً متغيرات الدراسة:

- 1- المتغيرات المستقلة: هي وجود مقومات وأساسيات لحوكمة الشركات.
- 2- المتغيرات التابعة: هي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

سادساً: أداة البحث:

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها فبعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، قامت الباحثة ببناء وتطوير استبانة بهدف التعرف على (دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء).

وقد اعتمدت الباحثة في بناء الاستبانة بمحاورها الأربعة (توافر نظام حوكمة الشركات-ملائمه المعلومات المحاسبية-مصداقية المعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية) على عدد من الدراسات السابقة

وصف أداة البحث (الاستبانة)

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على الأجزاء التالية.

الجزء الأول: ويحتوي على بيانات أولية عن عينة البحث تتمثل في: مستوى الوظيفة، القطاع في الشركة، العمر، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويشتمل على أداة الدراسة والتي تتعلق بدور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء، وتتكون من (19) فقرة تم تقسيمها إلى أربعة محاور:

المحور الأول: توافر نظام حوكمة الشركات ويتكون من (4) فقرات.

المحور الثاني: ملائمه المعلومات المحاسبية ويتكون من (5) فقرة.

المحور الثالث: مصداقية المعلومات المحاسبية ويتكون من (5) فقرات.

المحور الرابع: التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويتكون من (5) فقرات.

وقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرت (Likert) خماسي التدرج (غير موافق بشدة- غير موافق - محايد- موافق-موافق تماما) وذلك لتحديد دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء.

صدق أداة البحث:

اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الأداة على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال والثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة والأداة ككل. وفيما يلي الخطوات التي اتبعتها الباحثة للتحقق من صدق الأداة طبقا لكل طريقة من الطريقتين:

أولاً: الصدق الظاهري:

وهو الصدق المعتمد على المحكمين، حيث تم عرض أداة الدراسة على عدد من الخبراء والمتخصصين. وتم الطلب منهم بدراسة الأداة وإبداء آرائهم فيها من حيث: مدى مناسبة الفقرات وتحقيقها لأهداف الدراسة، وشموليتها، وتنوع محتواها، وتقييم مستوى الصياغة اللغوية، والإخراج، وأية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير، أو الحذف. وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الأداة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة. وبذلك تكون الأداة قد حققت الصدق الظاهري أو المنطقي.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه كما يوضح نتائجها جدول (2) التالي:

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

المحور الرابع التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية		المحور الثالث مصداقية المعلومات المحاسبية		المحور الثاني ملائمة المعلومات المحاسبية		المحور الأول توافر نظام حوكمة الشركات	
معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
**0.730	15	**0.763	10	**0.538	5	**0.778	1
**0.715	16	**0.763	11	**0.559	6	**0.768	2
**0.537	17	**0.587	12	**0.764	7	**0.430	3
**0.558	18	**0.427	13	**0.505	8	**0.716	4
**0.668	19	**0.864	14	**0.686	9		5

**دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: الباحثة من خلال مخرجات برنامج spss

يلاحظ من الجدول (2) أن معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه جاءت جميعها داله إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

كما قامت الباحثة باستخراج معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة:

جدول (3) معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

معامل الارتباط	المحور
**0.893	توافر نظام حوكمة الشركات
**0.859	ملائمة المعلومات المحاسبية
**0.802	مصداقية المعلومات المحاسبية
**0.788	التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

**وجود دلالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول (3) السابق أن قيم معاملات الارتباط للمحاور الأربعة بالدرجة الكلية للاستبانة جاءت بقيم مرتفعة حيث تراوحت بين (0.802 - 0.893)، وكانت جميعها داله إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) مما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

ثبات الاستبانة

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha). ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (4) معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لمحاورها المختلفة

معامل الفاكرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.801	4	توافر نظام حوكمة الشركات
0.797	5	ملائمه المعلومات المحاسبية
0.839	5	مصدقية المعلومات المحاسبية
0.859	5	التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
0.871	19	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (0.797-0.859) وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.871)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:
- 1- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص أفراد عينة البحث وفقاً للبيانات الشخصية.
 - 2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات عبارات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية والدرجات الفرعية للاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة البحث.
 - 3- معامل ارتباط بيرسون: لحساب الاتساق الداخلي.
 - 4- معامل ألفا كرونباخ: لحساب الثبات لعبارات الاستبانة.
 - 5- اختبار "ت" لمتوسط مجتمع t-test for a Population Mean ويستخدم هذا الاختبار للتحقق مما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع ومتوسط فرضي (رقم ثابت).
ثم يتم تحديد الإتجاه لمقياس ليكارت الخماسي Likert Scale كما يلي:

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

5- مناقشة النتائج وتفسيرها:

هدف البحث إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركة السعودية للكهرباء، ولتحقق من صحة فروض الدراسة تم بناء استبانة شملت هذه المتغيرات، وتم تطبيقها على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (50) من العاملين في اقسام المحاسبة بفروع الشركة السعودية للكهرباء بالمملكة العربية السعودية وقد تم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم تحليل النتائج، لقد تم تحليل نتائج الدراسة وفقاً لفرضياتها وذلك بعرض كل فرضية ثم بحثها على النحو التالي:

• الفرضية الأولى: وتنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء".

لبحث الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة قامت الباحثة بتخصيص (4) فقرات لبحث مدى وجود علاقة بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، ويوضح الجدول رقم (5) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه الفقرات:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات مدى وجود علاقة بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
2	تتوفر تشريعات وأنظمة واضحة تحدد المسؤوليات في الشركة	4.16	79%	0.584	موافق	1
1	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركة الكهرباء	4.08	77%	0.566	موافق	2
4	توجد شفافية في معاملته المساهمين باطلاعهم على أداء الشركة	4.06	77%	0.620	موافق	3
3	يشارك متخذي القرار في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة وخاصة في الأقسام المالية بعد إجراء دراسات وافية	4.04	76%	0.605	موافق	4
الفقرات ككل		4.09	77%	0.412	موافق	
قيمة ت		073.70	مستوى الدلالة		0.000*	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول رقم (5) ما يلي:

- جاءت الفقرة (تتوفر تشريعات وأنظمة واضحة تحدد المسؤوليات في الشركة) بالمرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد الدراسة بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.16) وبنسبة مئوية للموافقة بلغت (79%).
 - جاءت الفقرة (يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركة الكهرباء) بالمرتبة الثانية من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.08) وبنسبة مئوية للموافقة بلغت (77%).
 - جاءت الفقرة (توجد شفافية في معاملته المساهمين باطلاعهم على أداء الشركة) بالمرتبة الثالثة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.06) وبنسبة مئوية للموافقة بلغت (77%).
 - جاءت الفقرة (يشارك متخذي القرار في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة وخاصة في الأقسام المالية بعد إجراء دراسات وافية) بالمرتبة الرابعة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.04) وبنسبة مئوية للموافقة بلغت (76%).
- كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد عينة الدراسة المشاركين في المسح لعبارات المحور ككل بلغ (4.09) مما يشير في ضوء المتوسط الحسابي- إلى موافقة لمدى وجود علاقة بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهذا يدل على أثر تخصص مراجع الحسابات على جودة

عملية المراجعة وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

تتفق هذه النتائج مع دراسة العاني والعزاوي (2007) التي توصلت إلى أن حوكمة الشركات تعمل على تقويم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما تتفق مع دراسة عبد الرحمن (2013) التي توصلت إلى أن اختلاف طبيعة نشاط منشأة الأعمال وقوانينها تؤثر على ممارسات الأعمال السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية وأن الإفصاح يساعد على استغلال الموارد المتاحة. وأن الآليات الداخلية للحكومة تساعد على تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية. وأوضحت الباحثة أن الآليات الداخلية للحكومة تكمن في (لجان المراجعة - ودور المراجعة الداخلية - استقلالية مجلس الإدارة). وأن فعالية لحكومة تزيد من خلال تطبيق المراجعة الداخلية. وأن مجالس الإدارة من أكثر أليات الحوكمة أهمية في الإفصاح والتقرير المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية. وأن أعمال المراجعة الداخلية تختلف باختلاف نضج واكتمال هياكل الحوكمة في تلك الشركات.

• الفرضية الثانية: وتنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء".

لبحث الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة قامت الباحثة بتخصيص (5) فقرات لبحث مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، ويوضح الجدول رقم (6) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه الفقرات:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
9	للمعلومات المحاسبية القدرة على مراجعة الأحداث الماضية وكتابة تقارير محاسبية عن الفترة الحاضرة وتنبؤ التقارير المحاسبية المستقبلية	4.22	81%	0.545	موافق بشدة	1
8	تؤثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاقتصادية لصانعي القرار وأصحاب المصلحة	4.16	79%	0.548	موافق	2
5	يقوم المدقق الحسابي بالاطلاع على الإجراءات في القسم المالي ومعرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات	4.08	77%	0.601	موافق	3
6	المعلومات المحاسبية عادة تكون ملائمة للمساهمين واصحاب المصالح	3.9	73%	0.614	موافق	4
7	يسمح النظام بكافة إجراءاته بإعطاء المعلومات الداخلية عن التقارير المالية لجميع للمساهمين واصحاب القرار واصحاب المصالح	3.86	72%	0.572	موافق	5
	الفقرات ككل	4.04	77%	0.399	موافق	
	قيمة ت	749.71	مستوى الدلالة	0.000*		

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول رقم (6) ما يلي:

- جاءت الفقرة (للمعلومات المحاسبية القدرة على مراجعة الاحداث الماضية وكتابة تقارير محاسبية عن الفترة الحاضرة وتنبؤ التقارير المحاسبية المستقبلية) بالمرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد الدراسة بدرجة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (4.22) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (81%).
 - جاءت الفقرة (تؤثر المعلومات المحاسبية على القرارات الاقتصادية لصانعي القرار وأصحاب المصلحة) بالمرتبة الثانية من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.16) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (79%).
 - جاءت الفقرة (يقوم المدقق الحسابي بالاطلاع على الاجراءات في القسم المالي ومعرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات) بالمرتبة الثالثة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.08) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (77%).
 - جاءت الفقرة (المعلومات المحاسبية عادة تكون ملائمة للمساهمين واصحاب المصالح) بالمرتبة الرابعة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.90) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (73%).
 - جاءت الفقرة (يسمح النظام بكافة إجراءاته بإعطاء المعلومات الداخلية عن التقارير المالية لجميع المساهمين واصحاب القرار واصحاب المصالح) بالمرتبة الخامسة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.86) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (72%).
- كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد عينة الدراسة المشاركين في المسح لعبارات المحور ككل بلغ (4.04) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى موافقة لمدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهذا يدل على أثر تخصص مراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- تتفق هذه النتائج مع دراسة النعامي وسمور (2013) التي توصلت إلى أن وجود دور لتقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية للجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. وأن للمعلومات المحاسبية لها دور في حماية الأصول. ولها دور في الحد من أخطاء التقارير المالية. وأن اتباع اللوائح والسياسات التنظيمية وتقنية المعلومات لها دور في تحسين وتطوير الإجراءات الرقابية على الأنشطة التشغيلية.

• الفرضية الثالثة: وتنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء".

لبحث الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة قامت الباحثة بتخصيص (5) فقرات لبحث مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، ويوضح الجدول رقم (7) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه الفقرات:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
10	تناسب متطلبات الحوكمة مع مقدار نوعية الافصاح في الشركة	4.32	%83	0.551	موافق بشدة	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
11	يحق لمتخذي القرار الاطلاع على اجراءات الافصاح في الشركة	4.20	%80	0.535	موافق بشدة	2
12	تؤثر تعليمات الحوكمة على مصداقية المعلومات المحاسبية	4.14	%79	0.606	موافق	3
13	يتم الافصاح عن الاداء المالي وغير المالي بالقدر الكافي	4.00	%75	0.571	موافق	4
14	يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية واطهار قوته وفاعليته لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية	3.98	%75	0.714	موافق	5
الفقرات ككل		4.13	%78	0.370	موافق	
قيمة ت		933.78	مستوى الدلالة		0.000*	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول رقم (7) ما يلي:

- جاءت الفقرة (تناسب متطلبات الحوكمة مع مقدار نوعية الافصاح في الشركة) بالمرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد الدراسة بدرجة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (4.32) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (%83).
 - جاءت الفقرة (يحق لمتخذي القرار الاطلاع على اجراءات الافصاح في الشركة) بالمرتبة الثانية من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (4.20) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (%80).
 - جاءت الفقرة (تؤثر تعليمات الحوكمة على مصداقية المعلومات المحاسبية) بالمرتبة الثالثة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.14) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (%79).
 - جاءت الفقرة (يتم الافصاح عن الاداء المالي وغير المالي بالقدر الكافي) بالمرتبة الرابعة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (4.00) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (%75).
 - جاءت الفقرة (يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية واطهار قوته وفاعليته لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية) بالمرتبة الخامسة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.98) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (%75).
- كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد عينة الدراسة المشاركين في المسح لعبارات المحور ككل بلغ (4.13) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى موافقة لمدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهذا يدل على أثر تخصص مراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والافصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- تتفق هذه النتائج مع دراسة الشيخ (2012) التي توصلت إلى أهمية دور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ووصولها إلى جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المجتمع. والعمل على زيادة الحوكمة للشركات المساهمة للحد من عامل الاشاعة على سعر الأسهم. والتي قد تحد المستثمرين في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- الفرضية الرابعة: وتنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء".

لبحث الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة قامت الباحثة بتخصيص (5) فقرات لبحث مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء، ويوضح الجدول رقم (8) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه الفقرات:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات مدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
16	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة للتأكد من التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	4.20	%80	0.535	موافق بشدة	1
15	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة للشركة بصفة دورية منتظمة	4.18	%80	0.523	موافق	2
17	يقوم مجلس الشركة بالأشراف على وسائل الاتصال لدعم الإفصاح عن الاداء المالي وغير المالي	3.98	%75	0.553	موافق	3
18	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة بالوقت المناسب	3.98	%75	0.589	موافق	4
19	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية منتظمة	3.98	%75	0.515	موافق	5
الفقرات ككل		4.06	%77	0.327	موافق	
قيمة ت		916.87	مستوى الدلالة		0.000*	

*وجود دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول رقم (8) ما يلي:

- جاءت الفقرة (يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة للتأكد من التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية) بالمرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد الدراسة بدرجة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (4.20) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (80%).
- جاءت الفقرة (تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة للشركة بصفة دورية منتظمة) بالمرتبة الثانية من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق بشدة) بمتوسط حسابي (4.18) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (80%).
- جاءت الفقرة (يقوم مجلس الشركة بالأشراف على وسائل الاتصال لدعم الإفصاح عن الاداء المالي وغير المالي) بالمرتبة الثالثة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.98) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (75%).
- جاءت الفقرة (يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة بالوقت المناسب) بالمرتبة الرابعة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.98) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (75%).
- جاءت الفقرة (تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية منتظمة) بالمرتبة الخامسة من حيث استجابة أفراد الدراسة عليها بدرجة (موافق) بمتوسط حسابي (3.98) ونسبة مئوية للموافقة بلغت (75%).

كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لكافة استجابات أفراد عينة الدراسة المشاركين في المسح لعبارات المحور ككل بلغ (4.06) مما يشير-في ضوء المتوسط الحسابي- إلى موافقة لمدى وجود علاقة بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهذا يدل على أثر تخصص مراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

تتفق هذه النتائج مع دراسة العقيل (2011) التي توصلت إلى أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات المساهمة السعودية تتصف بجودة مقارنة في المستوى للدول التي تتبع القانون المقنن (مثل ألمانيا وفرنسا واليابان) ولكنها أقل من مثيلاتها في الأسواق التي تتبع القانون العام (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا). كما أظهرت هذه الدراسة أن إنشاء هيئة سوق المال كان له أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية.

النتائج:

لقد لاقى تطبيق حوكمة الشركات اهتمام كبير ومتزايد على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، فحكومة الشركات تسعى إلى تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر نظام حوكمة الشركات وتحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والملائمة في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والإفصاح الامثل في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والتوقيت المناسب في تحسين أداء الشركة السعودية للكهرباء.

التوصيات والمقترحات:

- أهمية تقيد الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة الشركات ومساهمتها وكافة الأطراف الأخرى المستفيد من القوائم المالية، ومحاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الوحدات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية.
- اجراء دراسات على الشركات التي تطبق متطلبات لائحة حوكمة الشركات، وبيان اثار تطبيق حوكمة الشركات على اسهم هذه الوحدات للوقوف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية من زاوية أخرى.

- ضرورة استمرار هيئة سوق المال لجهودها عن طريق متابعة ما قامت به الشركات المساهمة للتقيد بلائحة حوكمة الشركات، والعمل على صياغة إطار علمي متكامل لحوكمة الشركات يتم الاسترشاد به في التطبيق العلمي.
- إضافة بعض الجزاءات الردعية في لائحة حوكمة الشركات على الشركات التي لم تطبق هذه اللائحة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- القرآن الكريم.
- أبو النصر، محمد محمود مدحت (2015). الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- أبو بكر، عوض الله (2012). أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دراسة منشورة، مجلة العلوم والثقافة 12(2)، السودان.
- أبوعمشة، محمد كمال (2013). تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت، دراسة منشورة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 39(149)، الكويت.
- حداد، مناو (2008). دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي من 15 - 16 تشرين الأول، جامعة دمشق.
- الشمري، سجاد، (2013). مشروع حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها بسوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية، متاح على الموقع: http://moosl.blogspot.com/2013/02/blog-post_9844.html
- الشيخ، عبد الرزاق (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر الأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية. غزة.
- العاني: فاء والعزاوي محمد (2007). التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، دراسة غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- عبد الرحمن، نجلاء(2013). دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة AUUAA، اتحاد الجامعات العربية. مصر
- العقيل، محمد (2011). جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة للفترة من 2009-1991م، دورية الإدارة العامة، (3)، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- قرواني، أسامة (2015). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايي ورقلة وعزاوي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.
- معروف، حسين (2009). ماهية حوكمة الشركات، دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية.2(25)، العراق.
- النعامي، علي وسمور حمدي (2015). دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير نظم الرقابة الداخلية، دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1(2)، فلسطين.

- نور، عبد الناصر وغادر محمد و بشايرة محمد (2014). مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن، دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 14(2)، الأردن.
- هوام، جمعة و لعشوري، نوال (2011). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهان وأفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- يوسف، محمد (2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع أشاره خاصة لنمط تطبيقها في مصرفك الاستثمار القومي، مصر.

ثانياً- المراجع بالفرنسية:

- Góis, Cristina (2008).Financial Reporting Quality and Corporate Governance: The Portuguese Companies Evidence. un published study. Instituto Politécnico de Coimbra. Portugal.